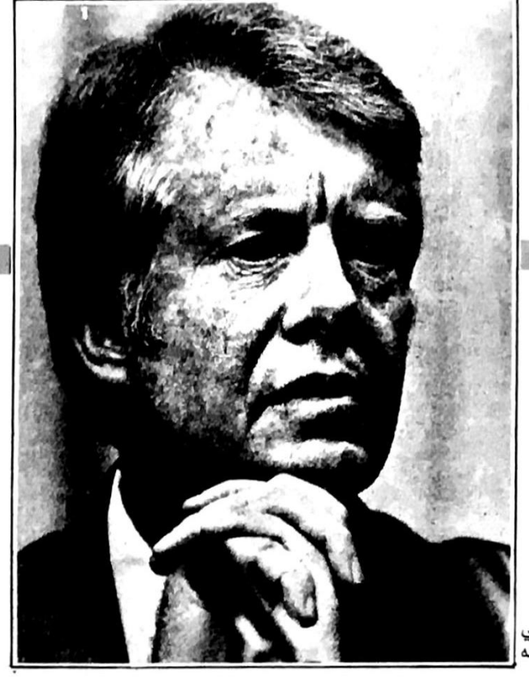

كارتر : ما هي امكانات نجاحه

كارتر والمهمة المستحيلة

سرطان التضخم ينتشر في جسم الاقتصاد الرأسمالي

« التضخم الزاحف هو ملاريا الاقتصاد المختلط الحديث ، انه كالملاريا يجعل الحياة كريهة ويرفض الانصراف كليا ، لكنه وعلى العكس من حالة الملاريا ، ويبدو انه ليس هناك بالنسبة للتضخم الزاحف وصفة طبية افضل من الداء ذاته » ٠

بول اي ساموبلسون
نيوزويك ـ شباط ١٩٧١

التضخم ظاهرة مرضية ، ومؤشر قوي على وجود خلل في الدورة الاقتصادية ، ودليل على ازمة معينة يعاني منها النظام المصاب به ، وهو يتميز عادة بارتفاع في الاسعار ، ينعكس بشكل سريع وآلي على الاجور فيدهور قيمتها الشرائية ٠

وحاليا تلعب الولايات المتحدة دورا مهما في زرع عوامل التضخم وتغذيتها ، بسبب موقعها في عملية الانتاج ، والحيز الواسع الذي تحتله مقارنة مع سائر الدول الرأسمالية الاخرى ٠ وعلى الرغم من محاولاتها المتكررة لتجنب ازمات تضخمية الى الحد الذي اقدمت فيه على وقف تعاملها بمبدأ تحويل الدولار الى ذهب ، بمعنى اخر نسف العمود الفقري للنظام النقدي العالمي الذي وضعت اسسه في اتفاقية بريتون ـ اند ـ وودز في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، الا انها باتت كغيرها من الدول الرأسمالية تعاني منه ، ومهددة بالمزيد من التدهور الاقتصادي والنقدي من جرائه ٠ وهذا ما جعل العديد من رؤساء الولايات المتحدة ـ خلال العشر السنوات الاخيرة ـ يجعلون من التضخم ومحاربته القضية الداخلية الاولى ٠

وهذا ما اشار اليه كارتر قبل عام واحد ، حين كان ينوي القيام بجولته القارية الاولى ٠ ثم عاود الحديث عنها قبل اسبوع في الخطاب الذي القاه امام اتحاد الصحفيين حيث اشار الى ذلك بقوله : « ان معدلات التضخم في تصاعد مرعب ، وهي لن تتوقف ما لم نقف امامها بحزم ، فنعمل على تقليص الزيادات التي تزكيها ، فلن نستطيع دون ذلك ان نقيم اقتصادا متينا ، وننفذ برنامجا صحيحا للطاقة ، ونثبت الدولار ، ونحد العجز في الميزانية »

استغاثة كارتر

بذلك التكثيف المعقد ، رسم كارتر الخطوط العامة للازمة الاقتصادية التي يعاني منها النظام الامريكي ، وربط بشكل دقيق بين التضخم ومسبباته التي في مقدمتها الدولار ٠ ويبدو ان كارتر لا يوجه كلامه الى المواطن الامريكي ، بقدر ما يوجهه الى الادارة الامريكية ، والكونغرس الذي لا يزال يرفض الموافقة على برنامجه للطاقة بسبب الضغوط التي تمارسها عليه الاحتكارات النفطية ، ويريد من الحكومة ان تقبل وتاخذ على عاتقها تنفيذ برنامجه الشامل ضد التضخم سواء في التجارة او في العمل ، والذي يتشعب ليضع معادلات واسعة ودقيقة للعلاقة بين الاجور والاسعار وخاصة في المشروعات الخاصة ٠

وهي في الوقت ذاته تحذير للدول الرأسمالية الاخرى بما فيها الدول النفطية التي بدأت تتمرد على الدولار ، وتعلن عن استعدادها للاستغناء عن الاعتماد عليه ما لم تضع الولايات المتحدة حدا لتدهوره ، خاصة وان هناك اكوام من الدولارات في اسواق الدول الرأسمالية التي بات مفروضا عليها ان تتعايش ـ شاءت ام ابت ـ مع هذه الاكوام ، ومن ثم تحمل تبعات تقلبات اسعارها ٠

التضخم في امريكا

على الرغم من وضوح العلاقة بين التضخم الذي تعاني منه الولايات المتحدة والدولار ، الا انها تحاول ان تضع المسؤولية على الارتفاع الذي عرفته اسعار النفط ، وخاصة منذ العام ١٩٧٤ ، وهذا ما تخالفه احصاءات منظمة التعاون والتنمية الاوروبية التي تؤكد ان ذلك الارتفاع لم تزد نسبة تاثيره على (١٫٥ ـ ٢) في المائة في نسب التضخم ، الذي يكشف اهم اسبابه الحقيقية مصرف « سيتي بنك » وهو ثاني المصارف التجارية الامريكية الكبرى بقوله « ان الانفاق الحكومي الهائل للادارة الامريكية الى جانب اهدار العملات الجديدة هو سبب البلاء الذي يعاني منه الدولار (٠٠٠) اما سبب البلاء الرئيسي فهو زيادة التوسع في النمو النقدي وليس ارتفاع اسعار الطاقة (٠٠٠) وليس هناك من علاج لوقف تدهور الدولار الا بعدم التوسع في النمو النقدي » ٠

ويأخذ التضخم وافرازاته اشكالا متعددة في المجتمع الامريكي ، فمن المعروف ان اسعار المصنوعات الجاهزة قد زادت بنسبة ٦٫٠ بالمئة خلال الشهر المنصرم ، كما ان اسعار الخدمات قد ارتفعت بمعدل ١٠ بالمئة ، وهي لا تشمل اسعار المواد المصنعة ٠ وزادت البطالة بنسبة ٦ بالمئة ، وذلك يعود الى ان معظم الشركات باتت تلجأ الى مشروعات اقل انتاجا واصغر حجما ، ولا تحتاج الى كفاءة عالية في اليد العاملة مما يسمح لها باستخدام عمال غير مهرة ٠

وقد ساهم تدهور الدولار في مضاعفة التضخم ونسبه ، ذلك ان تدني اسعاره رفعت من قيم الواردات ، وهناك تخوف من ان يقوم تدهور الدولار بتغذية نفسه ، ذلك ان المستوردين الذين اصبحوا لا يرون اية قاعدة ثابتة للعملات ، ولا يلمسون قانونا بحكم تدهورها ، اندفعوا لشراء البضائع وتكديسها ، وهذه الظاهرة قادت الى ازمة ـ فبراير ـ شباط المنصرم حيث بلغ العجز في الميزان التجاري ما يزيد على ٤٫٥ مليار دولار ٠

برنامجا كارتر

سيواجه كارتر مصاعب جمة لمعالجة التضخم واسبابه ، البعض منها داخلي ، والاخر خارجي ينبع من العلاقات الامريكية وخاصة مع الدول النفطية ٠ ويبدو ان كارتر سيشرع باتخاذ الخطوات التالية :

● محاولة لتقليص الموازنة الاتحادية والحد من نفقاتها كي لا تزيد للسنة المالية ١٩٧٩ على ٦٠ مليار دولار ٠ وهذا يتطلب تقليص كافة المصروفات الحكومية التي من شأنها ان تزيد من العجز ٠

● العمل على تخفيض نسبة الزيادة المقررة لحوالي ١٫٤ مليون مدني يعملون في الجهاز الاتحادي ، والمليونين الذين يعملون في الجهاز العسكري ، لتصبح ٥٫٥ بالمئة بدلا من ٦ بالمئة ٠ ويبدو ان جميع مستشاري الرئيس يجمعون على ضرورة حصول الرئيس على موافقة وتضامن الشركات العاملة في القطاع الخاص ، ان هو اراد الوصول الى ذلك ٠

● زيادة رقعة الغابات المزروعة ، (والمصدر الاساسي للاخشاب) المملوكة من قبل الحكومة الاتحادية ، وذلك لتخفيض اسعار الاخشاب والصناعات المعتمدة عليها ٠

● مناداة الاتحادات والاحتكارات الصناعية لموازنة المعادلة بين الاسعار والاجور ، لكي لا تخل بالموازنة العامة للاقتصاد ، وهناك من يقول ان كارتر قد حقق بعض النجاح في هذا المجال ٠

● الحد من تدهور الدولار ، الذي سيلعب دوره في اعادة التوازن للاقتصاد الامريكي ، سواء بتقليص اثمان الواردات ، او كمياتها ، وسيكون له ذات التأثير على معدلات العجز في الميزان التجاري ٠

هل ينجح كارتر حيث فشل سابقوه ؟

حتى اكثر المتفائلين لا يستطيعون ان يتناسوا الصعوبات التي تقف في وجه كارتر ، كما وقفت في وجه من سبقه واخرهم فورد الذي وضع نصب عينيه مواجهة التضخم وترك سدة الرئاسة دون ان يحقق شيئا يذكر في هذا الصدد ٠

لكن كارتر ستصدمه الـ ٢٠ مليار دولار التي استدانتها الولايات المتحدة من بعض الحكومات ، وهناك تفوق العرض على الطلب على الدولار في الاسواق المالية ، الذي لا ينفع فيه متانة الاقتصاد الامريكي ٠ وهناك الصراع الناشب بين الدولار والعملات الاخرى وخاصة تلك المكونة لسلة السحب الخاصة ، ويبدو ان الولايات المتحدة هي التي دفعت كل من السعودية وايران لوضع الريال السعودي والتومان الايراني في سلة السحب الخاصة بدلا من الكرمنه الدانماركي والسويدي ٠

★ ★ ★

ان التضخم بات من المعضلات الاساسية امام كارتر وحلوله لا تنحصر في اجراءات اقتصادية محصنة بل مرتبطة وبشكل حاد مع الوضع السياسي الراهن وخاصة في الشرق الاوسط ، حيث تتكدس الاموال النفطية ، وتعوم على بحيرة من النفط ، وحيث تتراكم المشكلات التي تهدد بالانفجار ٠

□ اسعار الجملة قفزت مرة اخرى في الشهر الماضي ، واستمرت في اتجاه تصاعدي ، مثيرة المخاوف من دورة تضخمية اخرى ٠ اما البطالة فقد وضعت حدا لانخفاض استمر ستة اشهر ولكن الاقتصاديين كانوا يتوقعون ارتفاعا اكبر ٠

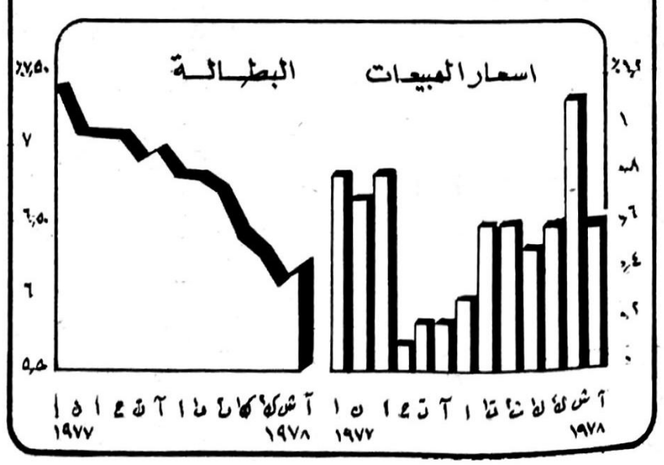

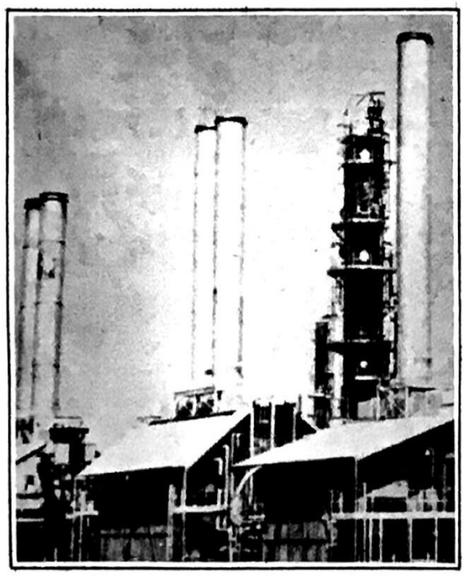

نفط : النفط الخصم والحكم